بحمل تشهده قام فورا ولا بطلت صلاته ان علم
وتعمد وزاد على الطمانينة كجلوس الاستراحة
ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم شتت والله اعلم
تحصيلا لفضيلتها لانه صار منفردا وبه فارقت
التشهد الاول واجب بالتنوين في شروط
الصلاة وموانعها وشرع في الاول بقوله شرطه
الصلاة جمع شرط بسكون الراء لغة تقليد
مستقبل عمله او الزام شيء والتزامه وبفتحتين
العلامة وهي مع سكون الراء لغة العلامة ومنه
اشراط الساعة هذا هو المشهور وان قال الشيخ
الشرط الصحيح بسكون الراء الشيء والتزامه لان
العلامة وان عبر بها بعضهم فانما هي بمعنى الشرط
بالفتح انتهى وقد صرح به لكن في المحكم والعباب
والواعي والصحاح والقاموس والمجمل وديوان الادب
وغيرها انتهى ملخصا واصطلاحا ما يلزم
من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا
عدم لذاته مخرج بالاول المانع وهو الوصف
الوجودي الظاهر المنضبط المعرف لمقتضى الحكم
اي لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني السبب فانه يلزم
من وجوده الوجود وبالثالث اقتران الشرط بالسبب
كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب
الذي هو سبب لوجوبها او بالمانع كالدين على القول

بانه



بانه مانع الوجوب فلزوم الوجود في الاول والعدم في
الثاني انما هو لوجود المنع والمانع لا لذات
الشرط فان قيل الشرط متقدم على الصلاة وضعا و
وجب استمراره فيها فكيف لا يشترط تقدير هذا
الوجوب على ما قبله اجيب بانه لما اشتمل على كل
الموانع وهي لا تكون الا بعد انقضاء ها حسن تاخير
عن صفة الصلوة ولان الاركان مقصودة بالذات
والشروط طريق الوسيلة فكانت تلك اهم
ولجعله المبطلات داخله في هذه الترجمة به
اشارة الى اتحاد الشرط والمانع في انه لا بد من
وجود الاول وفقد الثاني ولم اجعله شرطا
حقيقة عند الرافعي ويجوز عند المصنف ويؤيده
ان الشروط سمعناها بالوضع فلا تعرف بها
الناسي وغيره فيها بخلاف الموانع وانما وضعها
بحث ما عده الستر ولم ينصوا على شرطيته فاسوى
الاستقبال الا هنا لان بعضهم عده حقا لانها
نظرا لكونها وسائل تتبع امام المقصود وهنا
من شرطيتها نظرا لكونها تابعة له وبعضهم
عده على شرطية الاستقبال وقع استطرادا ولم
يقصدوا بحث الستر مع البقية لانه مختص بالصلاة
فحسن به اولا لانه ولكونه شرطا فيها جعلوا
تحته هنا ادراجه في بقية الشروط خمسة الربعة

Copyright King Saud University